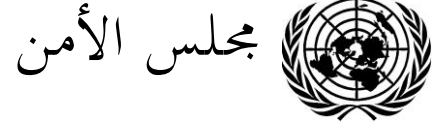


Distr.: General
16 September 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤)، المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، بشأن الحالة في دارفور، الذي طلب المجلس بموجب فقرته ٥ موافاته بتفاصيل آخر مستجدات عملية تبسيط العنصر المدني من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وعلى نحو ما أقره مجلس الأمن بموجب قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤)، المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، فإن تبسيط عناصر العملية هو جزء لا يتجزأ من تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي الذي عرضته في تقريره المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/138). ووفقاً لذلك، قامت البعثة على مدى الأشهر الأخيرة بتعديل أنشطتها للتركيز على الأولويات الاستراتيجية الثلاث المحددة حديثاً، ووقف جميع المهام الأخرى، وإجراء تقييم شامل، وتكييف قدرات العملية من حيث الأفراد والعتاد.

وعلى نحو ما ورد في تقريره المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (S/2014/279) ركزت المرحلة الأولى من عملية التبسيط على تقييم قسم الأفراد النظاميين وبعض الأقسام المدنية (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسائل الجنسانية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحماية الأطفال، وسيادة القانون). وأفضت هذه العملية إلى خفض ما قوامه ٧٢٣ من أفراد الشرطة وأربع وحدات من الشرطة المشكلة وأربع وظائف شرطة من الفئة الفنية، و ٢٠٠ من المراقبين العسكريين وضباط الأركان وضباط الاتصال، وسرية واحدة للنقل الثقيل، فضلاً عن ٨٤ من الموظفين المدنيين، بما يمثل ٤٦ في المائة من الوظائف في تلك العناصر المدنية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170914 170914 14-61056 (A)



أما المرحلتان الثانية والثالثة فقد ركزتا على الأقسام الفنية المتبقية، وعلى قسم دعم البعثة وقسم الأمن. وأفضت هاتان العمليتان إلى خفض عدد إضافي من الوظائف قوامه ١٠٥٥ وظيفة، تشمل ١٧١ وظيفة فنية، و ٥٩١ وظيفة من وظائف دعم البعثة، و ٢٩٣ وظيفة أمنية. وفي هذا الصدد، أعتزم، وفقا للفقرة ٥ من القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤)، أن أعرض على نظر الجمعية العامة تخفيضا تدريجيا لما يبلغ عدده الإجمالي ١١٣٩ وظيفة، أي ٢٤ في المائة من العنصر المدني المعتمد للعملية. وأعتزم أن يتم تنفيذ هذا التخفيض بحلول نهاية عام ٢٠١٥، على أن ينجز معظمه خلال الأشهر الستة الأولى. وسوف أواصل إطلاع مجلس الأمن على التقدم المحرز في هذا الشأن.

وسترتب عن ذلك أيضا آثار في الموارد التشغيلية المطلوبة للبعثة. وفيما سيُعرض تقييم شامل في سياق مقترح الميزانية المقبل الذي سأقدمه، تشمل التغييرات التي ستطرأ على القدرات اللوجستية الرئيسية تخفيضات في أسطول المركبات يصل إلى ١٠٠٠ مركبة، بما في ذلك نحو ٢٠٠ من المركبات المتوسطة والثقيلة، وكذلك في أسطول الطائرات. وأرجو إطلاع مجلس الأمن على هذا الأمر.

(توقيع) بان كي - مون